

محليات

الحكومة ملتزمة بمنح الرواتب للطلاب الموفدين وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: المستحقات خلال أيام والعمل بموجب القرارات السابقة

فادي بك الشريف

وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي كتاباً إلى المصرف المركزي تضمن ضرورة تخصيص القطع الأجنبي اللازم لمنح الطلبة الموفدين خارج القطر للربعين الأول والثاني من العام الجاري وتخصيص القطع الأجنبي اللازم لمنح الموفدين الجدد السلف المطلوبة، بما فيه اتخاذ ما يلزم بالسرعة المكتفة في ضوء الكتاب الموجه وبالتنسيق مع وزير التعليم العالي.

ويأتي توجيه الحلقي رقم ٧١٩٣ استناداً لكتاب وزارة التعليم العالي رقم ٣٧٢ والذي حصلت الوطن على نسخة منه المتضمن طلب تخصيص القطع لمنح مستحقات الموفدين في الخارج.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أن مستحقات الموفدين تصرف خلال أيام وذلك بموجب كتاب رئيس الحكومة، مشيراً إلى أنه تمت مخاطبة المصرف المركزي حول هذا الموضوع والتأكيد بضرورة توفير القطع الأجنبي للموفدين وأهمية الرجوع إلى ما كان معمول به سابقاً، ذاكراً أن مجلس الوزراء وجه أيضاً بهذا الأمر.

وتابعت «الوطن» هذا الموضوع بعد أن تقدم العديد من الطلاب السوريين الموفدين إلى الجامعات الروسية وعدد من الجامعات الأخرى بنسكو شرحوا فيها معاناتهم من عدم حصولهم على أقساطهم الشهرية المخصصة لهم على اعتبارهم طلاباً موفدين لمصلحة وزارة التعليم العالي، ما أدى ذلك إلى تحملهم أعباء تحمل صرافيات التأخير في الحصول على الأقساط، علماً أن هذا التأخير منذ بداية العام الحالي، كما ناشدوا وزارة التعليم العالي بضرورة التدخل ومعالجة هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن.

وتنص قوانين التعليم العالي على أن يقبض موفدو وزارة التعليم ورواتبهم المستحقة على ثلاث دفعات ولكن حدث تأخر صرف الرواتب لفترة وصلت لحوالي ٥ أشهر في روسيا وعدد من الدول وذلك بسبب طرح الاعتماد على وفورات السفارات في الخارج، إلا أن وزارة التعليم العالي تدخلت وطلبت عدم الاجتهاد خلال الظروف الراهن في هذا الموضوع والترويج للقرارات السابقة لمعالجة هذا الأمر، علماً أن الطلاب يؤكدون أنه لدى سؤال قسم محاسبة الموفدين في الوزارة لأكثر من مرة كان الجواب بأن الموفدين سيحصلون على مرتباتهم عن طريق السفارة السورية في موسكو، وهذا الكلام مضى عليه نحو الشهر.

مصادرة ١٤٠٠

ربطة خبز معدة للتصدير

السويداء - عبير صيمومة

تمكنت الجهات المختصة في محافظة السويداء من ضبط ومصادرة كمية ١٤٠٠ ربطة من مادة الخبز معدة للتصدير والتصرف غير المشروع وذلك في قرية صما الهنديات في الريف الغربي للسويداء.

وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء المهندس ماهر الشغري أن عناصر من الدفاع الوطني بالسويداء تمكنوا ليل أمس من ضبط السيارة محملة بمادة الخبز وذلك في قرية صما الهنديات حيث كانت السيارة متجهة خارج المحافظة مشيراً إلى أنه تمت مصادرة الكمية المذكورة وبيدها للأهالي في القرية بالسعر النظامي وإلقاء القبض على سائق السيارة الذي اعترف بقيامه بتوزيع مادة الخبز خارج المحافظة ومن دون اعتماد رسمي وإنه يقوم بشراء المادة من معدن مادة الخبز في قرية الطيرة المجاورة بسعر ٥٥٠ ليرة للربطة الواحدة. وبين الشغري أنه تم تنظيم الضبط الترميني اللازم بحق سائق السيارة وإحالة إلى القضاء المختص ومواداً فيما جار التحقيق مع معظم موزعي الخبز في قرية الطيرة لمعرفة مصدر كميات الخبز واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخورطين في عملية التهريب والتصرف غير المشروع بمادة الخبز.

مراكز ريفية باللاذقية

تستقبل بوابات ADSL تباعاً

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير الاتصالات في اللاذقية المهندس عادل جبيلي في لقاء خاص مع «الوطن» أن إجمالي عدد التركيبات الهاتفية في المراكز الآلية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥ تم بتسبة ٨٠٪، موضحاً: كان المخطط لتركيب البوابة منذ بداية العام الحالي وحتى ٣١ آذار ٣٠٦٠ خطاً وهذا ما تم تنفيذه حتى التاريخ المذكور أي بنسبة ٧٠٠٪.

وعلى صعيد خدمات الحزمة العرضة أوضح جبيلي أن السعة الإجمالية لعقد بوابات ADSL في المحافظة بلغت ٧٠٨٨٢ بوابة، موزعة على جميع المراكز الهاتفية في اللاذقية، وبلغ عدد البوابات المستثمرة ٥٠١٨٥ حتى نهاية آذار الماضي، كما يتم استكمال توزيع البوابات للعقد ١/١٣ على جميع المراكز حيث تم تخصيص اللاذقية بـ ٣٣٧٩٢ بوابة. وقد وضع بالخدمة كل من مركز (الشاطئ - الأزرق - كسب - بيت ياشوط - حرف المسبزة - الجندرية) ويتم تباعاً وضع المراكز الريفية بالخدمة ومنها مركز هاتف جبلة.

كما أشار مدير الاتصالات إلى أن نسبة الكثافة الهاتفية في اللاذقية وصلت إلى ٧٧ ٪، وقيمة التسهيلات الهاتفية للأشهر الثلاثة الأول من العام الحالي وصلت إلى ٢٢ مليون ليرة بالنسبة للتسهيلات العادية، أما الرسمية فقد تجاوزت ٣١٤ مليون ليرة، في حين بلغت قيمة الإيرادات مليوني ليرة حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٥.

محمد منار حميجو

يبدو أن وزارة الصحة توسع هوة الخلاف بينها وبين النقابات الطبية (أسنان، وصيدلة) من خلال سياساتها من بعض مفاصلها المهترئة، التي تعمل في إطار عرقلة جميع مشاريع النقابات، وإبعادها عن أي صناعة للقرار في الوزارة بأي شكل من الأشكال بحسب النقابات، معتبرة أن الوزارة أصبحت مقترعة على أطباء البشريين وتقصي باقي المهن الطبية، قائلة: نحن بحاجة إلى أن ننضم إلى وزارة العمل.

وكشفت نقيب أطباء الأسنان السوريين الدكتور فاديا ديب أن وزارة الصحة تحاول إقصاء جميع أطباء الأسنان من بعض المهام الإدارية، وتقصي باقي القرارات التنظيمية القديمة التي اختلفنا كثيراً في تفسيرها، ومنها على سبيل المثال القرار التنظيمي رقم ٥٠ الذي نص في المادة الخامسة أن يترأس المنطقة الصحية، وهي عبارة عن تجمع سكان محدد جغرافياً وإدارياً، بما يتوافق مع التقسيمات الإدارية في المحافظة، متسائلة عن الأسباب التي دفعت الوزارة حالياً إلى إعادة إحياء قرارات تنظيمية قديمة، تتضمن خللاً تشريعياً واضحاً، تم إبقاها لفترات طويلة واليوم تعود لتتظف على السطح مجدداً.

وبينت ديب في لقاء خاص مع «الوطن» أن هناك تقصداً واضحاً في إعادة هذه القرارات إلى العمل بها، وذلك لإزاحة أطباء الأسنان الذين يستلمون رؤوساء مناطق صحية وعدم تسلمهم أي مناصب أخرى في الوزارة، موضحة أن القرار ٥٠ ينص على أنه يدير المنطقة الصحية رئيس المنطقة واللجنة الصحية الفنية، ويكون

رئيسها طبيباً ذا خبرة لا تقل عن خمس سنوات، أو طبيب صحة عامة مع خبرة في المراكز لا تقل عن ٣ سنوات، على أن يكون معاون رئيس المنطقة الصحية طبيباً أو طبيب أسنان اختصاصي صحة عامة ذا خبرة في أعمال المؤسسات الصحية لا تقل عن خمس سنوات أيضاً.

وأضافت: إنه كيف من الممكن للوزارة أن تعيد العمل بهذا القرار مع العلم أن اختصاصي الصحة العامة غير معترف به في الهيئة العامة للتخصصات الطبية، كما أنه أوقف هذا الاختصاص منذ عام ١٩٩٨، وهوليس اختصاصاً وإنما دورات تدريبية أقامتها منظمة الصحة العالمية، وأنه غير موجود في الجامعات السورية ولا في وزارة الصحة، إضافة إلى أن عدد المختصين في هذا المجال المتبقين في سورية والعاملين في وزارة يتجاوز أصابع اليد. وقالت ديب: إن هذا يعني أنه لا مكان لأطباء الأسنان في وزارة الصحة في المهام



الإدارية، ولاسيما بعدما فوجئنا مؤخراً بإلغاء مديريةية صحة الفم والأسنان، وضمها إلى مديريةية الرعاية والحجة كانت للحصول على الإعانات لها، وأتينا لم نناقش في هذا الأمر إن كان الهدف منه هو مصلحة العامة، لافتة إلى أنه عندما تشعر النقابة أنه يتم استهداف أطباء الأسنان بشكل عام ومحاولة تقزيم دورهم الذي أدوه بكل جرارة خلال مهامهم فهذا يثير القلق لدينا.

وأوضحت ديب أنه وبعد محاولات النقابة لرفع عدد الاختصاصيين في سورية، وذلك بناء على المطالبات الكثيرة لهم، وعدم قدرة وزارة الصحة على استيعاب الاختصاصات الجديدة، نظراً لعدم وجود كوادر بشرية للتدريب، إلا أن هناك أيادي خفية في الوزارة تحاول عرقلة هذا المشروع عبر إجراءات إدارية روتينية بعيدة عن المنطق، تحت ذريعة التشريع الذي لا نراه مستمكلاً فيما يخص هذه الإجراءات.

نحو مليون هكتار المساحة المنفذة للقمح و٩٨٪ منه بحالة جيدة

مؤسسة الجبوب: ٢٨ ألف ليرة للطن مكافأة للفلاحين الذين يوردون أقماحهم لفروعنا

عمار الياسين

أكد مدير عام مؤسسة الجبوب موسى العلي أن المؤسسة ستبدأ بتوزيع الأكياس مباشرة نقداً والتي تم تحديدها بسعرها بـ ٢١ ليرات بالمحافظات الشمالية الشرقية و ١١٠ ليرات لبقايا المحافظات للسويداء.

وأوضح مدير الشعيرات أن عناصر من الدفاع الوطني بالسويداء تمكنوا ليل أمس من ضبط السيارة محملة بمادة الخبز وذلك في قرية صما الهنديات حيث كانت السيارة متجهة خارج المحافظة مشيراً إلى أنه تمت مصادرة الكمية المذكورة وبيدها للأهالي في القرية بالسعر النظامي وإلقاء القبض على سائق السيارة الذي اعترف بقيامه بتوزيع مادة الخبز خارج المحافظة ومن دون اعتماد رسمي وإنه يقوم بشراء المادة من معدن مادة الخبز في قرية الطيرة المجاورة بسعر ٥٥٠ ليرة للربطة الواحدة. وبين الشغري أنه تم تنظيم الضبط الترميني اللازم بحق سائق السيارة وإحالة إلى القضاء المختص ومواداً فيما جار التحقيق مع معظم موزعي الخبز في قرية الطيرة لمعرفة مصدر كميات الخبز واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخورطين في عملية التهريب والتصرف غير المشروع بمادة الخبز.

وفي السياق كشفت وزارة الزراعة لـ«الوطن» أن المساحات المنفذة فعلاً بلغت نحو مليون و ٢٠٠ ألف هكتار من القمح وهناك جولة إحصائية سيتم تنفيذها نهاية الشهر الحالي لتقدير الإنتاج المتوقع لكل الموسم، وأوضحت الوزارة أن وضع محصول القمح جيد ومبشر في كل المحافظات نتيجة الهطلات المطرية خلال الموسم الحالي، لافتة إلى أنه تم تحديد المناطق التي سيتم توزيع تسليم المحاصيل وخاصة في المحافظات الأمانة، وفيما يتعلق بالمحافظات الشرقية بينت الوزارة أنه سيتم من خلال الشراء المباشر، مؤكدة أن دراسة أسعار القمح والشعير تمت بمشاركة



جميع الجهات المعنية بالإضافة إلى تكاليف وهاشم ريع مقبول. وفي الأثناء بي مدير الإنتاج النباتي بوزارة الزراعة عبد المعين القضاة لـ«الوطن» أن نسبة ٩٨٪ من المساحة المزروعة بالقمح المروي البالغة ٢٥٤ ألف هكتار و ٨٩ بالمئة من منطقة ٩٨ ٪ من منطقة الأمانة الأولى والبالغة ٣٢٢ ألف هكتار و ٩٤ ٪ من منطقة الاستقرار الثانية والبالغة ٢٥٤ ألف هكتار و ٨٩ بالمئة من منطقة الاستقرار الثالثة والبالغة ٥٠ ألف هكتار بحالة جيدة، في حين أن منطقة الاستقرار الرابعة التي لا تتجاوز مساحتها ٥٠٣ آلاف هكتار بوضع أقل من المناطق السابقة، وفيما يخص محصول الشعير الذي بلغت المساحة المزروعة فيها ١٠١٦ مليون هكتار والمروي منها ٦٠ ألف هكتار، أوضح القضاة أن ٩٦ ٪ منه بحالة جيدة أما مناطق

ماذا يجري بين الصحة والنقابات الطبية؟

الصحة تحصر جميع مناصبها الإدارية بالأطباء

البشريين بإحياء قرارات تنظيمية غير معمول بها

ديب لـ«الوطن»:

هناك تقصد واضح في إعادة

هذه القرارات إلى العمل بها

لوجود مفاصل خشبية في الوزارة

تمارس كل فنون العرقلة

الحسن لـ«الوطن»:

الصحة تحاول الاستحواذ على

جميع القرارات والتفرد بها

الصدقة في الوزارة لها اليد الطولى في عرقلة كل تطوير أو تجديد. ودعت ديب الوزارة بكل مفاصلها إلى التفاعل مع التطور المجتمعي والعلمي والطبي الذي لا يحتاج منا إلى الكثير من الجهد، وإنما إلى الدقة في التفكير والإنجاز، مشيرة إلى أنه ليس هدف نقابة أطباء الأسنان هو النقاش حول إدارة منطقة صحية أو غيرها، وإنما ما يؤلم النقابة هو تلك الذهنية المغلقة التي تحاول أن تهشم الآخر وتقصيه، علماً أنها بحاجة إليه في كل مرحلة والظروف الحالية خير برهان على ذلك.

من جهته أكد نقيب الصيدلة السوريين محمود الحسن أن هناك فجوة كبيرة بين النقابات والوزارة، وبحاولتها الاستحواذ على جميع القرارات والتفرد بها دون الرجوع إلى النقابات الطبية، مشيراً إلى أن إقصاء الصيدلة من الأعمال الإدارية في الصحة وزارة الأطباء البشريين فقط، وحصرها فقط بالأطباء البشريين غير مقبول نهائياً.

وقال الحسن: إنه يجب أن تسمى وزارة الصحة وزارة الأطباء البشريين فقط، ضارباً مثلاً أن الوزير قال لنا إن المواطنين يقولون عنكم إنكم لا تملكون صيدلات بل محل تجارية متطورة، مشيراً إلى أن الوزير أبدى اعتدازه عما قاله، مسوفاً: هكذا يقول المواطنون عنكم.

وبيّن الحسن أنه ليس من الضرورة بمكان بأن يكون وزير الصحة هو طبيباً بشرياً باعتبار أن الهدف هو تطوير القطاع الصحي الذي يشمل الطب البشري والأسنان والصيدلة، متسائلاً عن الأسباب التي تدفع الوزارة إلى اتباع مثل هذه السياسة علماً بأنها بحاجة إلى دور النقابات ولاسيما في المرحلة الراهنة.

٥ سنوات على المباشرة بمدخلي طرطوس ونسبة التنفيذ لم تتجاوز ٦٥٪

حجة عدم توفر التمويل ما زالت هي السائدة!

المركزي ولكنها المر الوحيد للقادمين إلى طرطوس من الجنوب. وينفذ المشروع على ٣ مستويات هي الإنفاق والمستوى الأرضي والجسر العلوي حيث إن الأعمال المتبقية تشمل استكمال النفق الأساسي الممتد من الشمال إلى الجنوب والنفق الواصل إلى الكراجات عبر العقدة عدا استكمال أعمال الإسكاف والتعبيد والإنارة وتجهيز الموقع العام المحيط.

ويوشر بالمشروع منذ تشرين الأول ٢٠١٠ وكان يفترض استكماله خلال عامين علماً أن قيمة المشروع في العقد ٦٥٠ مليون ليرة ونسبة تنفيذ المشروع تتعدى اليوم ٦٠ بالمئة. وحجم التمويل المخصص للمشروع لهذا العام «بلغ ٥٠ مليون ليرة فقط أي أقل بكثير من الحجة الفعلية» حيث «تبلغ الكشوف المنفذة المتراكمة التي لم يتم صرفها ١٧٠ مليون ليرة زيادة على التمويل الذي تم رسده لهذا العام». وقد عرض مجلس المدينة الموضوع تفصيلاً على محافظ طرطوس الحالي للمساعدة في تأمين التمويل اللازم.

هذا وتبلغ الكثافة المرورية على هذين المحورين نزوتها في ساعات الصباح والظهير وعدد المكروباصات الداخلة والخارجة يومياً عبر مدخل طرطوس الجنوبي يبلغ ٦٨٠ ميكروباصاً قادمة من صافيتا وقرى سهل عكار مقابل ٥١٣ ميكروباصاً قادمة من بانيناس والدقوس والشخيرة ودربركيش عدا السيارات الصغيرة والشاحنات.. والسؤال أيار يريده أبناء طرطوس وزوارها متى سينجز هذان المشروعان الحيويان وهل يجوز أن يبقى التمويل هو الحجة في الوقت الذي تلك فيه المدينة عشرات بل المئات من العقارات والمواقع السكنية التي تقفها شركة الإنشاءات الجديدة (عقدة الكراجات الجسرية) فيؤكد حسن حيوية موقعها على الحد الجنوبي لمدينة طرطوس وربطها بين التنظيم القديم والجديد للمدينة ومع المنطقة السياحية فضلاً عن مجاورتها لكراج الانطلاق

انخفاض الدولار وصعدت الأسعار

المواطنون: اكتوت قلوبنا قبل أن تكتوي جيوبنا

مرتفعة فأغلبيتها تائبنا من الساحل أي لها تكاليف أجور النقل وقسم آخر لم يبدأ موسمها الحقيقي بالعكس تمنى انخفاض الأسعار حتى نعود للبيع كما كنا في السابق.

مصدر في حماية المستهلك بحماة قال لـ«الوطن»: إنها لعبة التجار، فعندما يرتفع سعر صرف الدولار يرتفعون أسعار موادهم حتى لو كانت قديمة في مخازنهم ومستودعاتهم، وعندما ينخفض سعر الدولار تبقى أسعارهم ثابتة!! ونحن نعمل ضمن إمكانياتنا المتاحة ففي الواقع تقلصت مهاسنا بعد أن أصبحت معظم المواد محررة، إذ انحصرت بتدقيق الفواتير ومتابعتها ومراقبة الإعلان عن الأسعار وكتابة الضبوط بحق المخالفين. وفيما يتعلق بالأسعار الحالية فكلنا ليس بجديد والأسباب ذاتها سواء صعوبات النقل والأجور المرتفعة وضعف الليرة السورية، وسعر الدولار، وأضاف إلى هذا عدم توازن العرض مع الطلب فالقدرة الشرائية عند المواطن انخفضت بشكل واضح دون أن نذكر وجود فئات مستغلة ولكن بالمقابل لا نستطيع وضع مرتب عند كل تاجر أو صاحب محل.



مضاعفة فعندما ترتفع الأسعار يقل الطلب ويأخذ المواطن فقط كميات قليلة ما يجعل الكميات المتبقية لدينا تتلف والمعروف أن الخضار والفواكه سريعة التلف والمقابل لا نستطيع كسر أسعارها لأننا أصلاً اشتريناها بأسعار

تقول القادم أعظم فهل نستصل إلى يوم لا نستطيع فيه إطعام أولادنا؟ وأصحاب المحال ذلك حالهم لا تسر يقول بشار وهو صاحب محل لبيع الخضار في مدينة سلمية: خسارتنا